**القسم الأول**

**ماهية النظام السياسي وأسسه الدستورية**

**سيتضمن هذا القسم فصلين،أما الفصل الأول فنحاول فيه الوقوف عند تحديد ماهية النظام السياسي،أما الفصل الثاني فنتعرض فيه إلى الأسس الدستورية للنظم السياسية المعاصرة.**

**الفصل الأول**

**ماهية النظام السياسي**

 **لتحديد ماهية النظام السياسي ينبغي أولاً تعريف النظام السياسي،ومن ثم معرفة مايتسم به هذا النظام من خصائص تميزه عن النظم الاجتماعية الأخرى، ثم نبين وظائف النظم السياسية المعاصرة وأهدافها ومعطيات البيئة التي تعمل في ظلها،وكل ذلك نتناوله ضمن المبحث الأول،أما المبحث الثاني فنتناول فيه أهم التحديات،أو الأزمات التي تواجه النظم السياسية المعاصرة،ومن ثم سنتعرض لأبرز المناهج التي يمكن اعتمادها في دراسة تلك النظم وذلك في المبحث الثالث.**

**المبحث الأول**

**تعريف النظام السياسي وخصائصه ووظائفه وأهدافه وبيئته**

**المطلب الأول: تعريف النظام السياسي**:

**يُعد النظام السياسي- من وجهة نظر فقهاء القانون الدستوري-على أنه نظام الحكم (Regime)،أي الكيفية والآليات التي تدار بها المؤسسات (السلطات) السياسية والدستورية وتلك المؤسسات (السلطات) هي كل من المؤسسة(السلطة) التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتلك هي مؤسسات (سلطات) الدولة،غير أن النظام السياسي (Political System) يُعد أوسع وأشمل من نظام الحكم ومن الدولة، ذلك لأن هناك كثير من النشاطات السياسية تُمارَس خارج تلك المؤسسات (السلطات) الرسمية، ومن ذلك مثلاً نشاط الأحزاب السياسية وجماعات المصالح ومن تلك الجماعات الجمعيات والنقابات وغيرها من المكونات(العناصر)التي تعد من المؤسسات الوسيطة كونها تقف وسطاً بين الدولة والمواطنين،وهذه المؤسسات تعد جزءاً من النظام السياسي ولكنها لاتعد جزءاً من الدولة،فضلاً على الثقافة السائدة والعلاقات الاجتماعية والنظام الاقتصادي القائم،وكل تلك النشاطات تسهم في تكوين وتحديد ماهية النظام السياسي القائم في هذا البلد أو ذاك.**

**ومن هنا تتطلب دراسة النظم السياسية النظر إلى مؤسسات النظام السياسي لا على أساس أنها تؤدي وظائف وواجبات رسمية فحسب وإنما تؤدي وظائف ذات طبيعة اجتماعية وهذه الوظائف ما هي إلا عامل من مجموعة عوامل متداخلة ومتفاعلة مع عوامل أخرى تسهم في تكوين المنظومة السياسية،وهذا التداخل والتفاعل يمكن من خلاله استنباط معايير ثلاثة تسمح بمتابعة وتحليل عمل النظام السياسي وهي:**

**أولاً- تفاعل مكونات (عناصر) النظام مع بعضها.**

**ثانياً- علاقة النظام بمحيطه.**

**ثالثاً- تكيف النظام لإدامة عمله وتطوره.**

**شكل -1- مكونات النظام السياسي الأساسية**

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
|  **مؤسسات****الدولــــــــــــة****(تشريعية وتنفييذية وقضــــــــــائية)** | **الأحزاب السياســـــــية**  | **جماعات المصالـــــــح** | **الأوضاع الاقتصادية القائمة** | **البناء الاجتماعي** | **الثقافة الســـــــــــــــــائدة** |

**وعرف(غابريل ألموند) النظام السياسي على أنه:(نظام التفاعلات الموجودة في كافة المجتمعات المستقلة والتي تضطلع بوظيفتي التكامل والتكيف داخلياً وخارجياً عن طريق استعمال الإكراه المادي المشروع أو التهديد باستعماله).**

 **وهناك من يُعرِف النظام السياسي على أنه:(مجموعة عناصر مهمتها الإبقاء على المجتمع من حيث هو كيان حَي قائم بذاته تديره سلطة سياسية).**

**ومن جانبنا يمكن أن نقدم تعريفاً جامعاً شاملاً للنظام السياسي وهو: (إطار شامل تتفاعل فيه مجموعة من العناصر والمكونات تعد الدولة الأهم فيها،إذ تتولى مؤسساتها السياسية والدستورية- التشريعية والتنفيذية والقضائية- مهمة إدارة شؤون المجتمع بغية تحقيق سعادته ورفاهيته).**

**المطلب الثاني: خصائص النظام السياسي**:

**في الوقت الذي يمثل النظام السياسي أحد النظم السائدة في المجتمع فهناك إلى جانبه النظام الاجتماعي الذي يعد الأصل لتلك النظم،وهناك النظام الجغرافي- البيئة المحيطة- والنظام الثقافي والنظام الاقتصادي،وفي الوقت الذي تعد تلك النظم بدورها بمثابة عناصر ومكونات للنظام السياسي وتتفاعل في إطاره كمنظومة متكاملة، لكن الأخير يتميز بسمات وخصائص عدة أهمها:**

**أولاً-العلوية: وذلك لأنه يمتلك السلطة العليا وبذلك تتصف التشريعات الصادرة عن مؤسساته المعنية بصفة الإلزام.**

**ثانياً-استقلال ذاتي نسبي: إذ تحكم العلاقات وعمليات التفاعل الواقعة ضمنه قواعد قانونية وسياسية خاصة شبه مستقرة،ودائمة إلى حد ما.**

**ثالثاً-الفاعلية: إذ يعد النظام السياسي أكثر تأثيراً من- وفي- سائر النظم الأخرى الموجودة في المجتمع،وذلك بفعل امتلاكه للسلطة السياسية، ومن ثم له القدرة على تنظيم طاقات المجتمع.**

**رابعاً-التفاعل: إذ يتفاعل النظام السياسي مع سائر النظم الأخرى السائدة في المجتمع، أي أنه في الوقت الذي يؤثر بالنظم الأخرى فهو يتأثـر بها.**

**خامساً- الشمولية:يعد النظام السياسي هو الإطار الأوسع الذي تتفاعل ضمنه عناصر ومكونات عديدة تقف في مقدمتها الدولة والأحزاب السياسية وجماعات المصالح فضلاً عن النظم الإجتماعية والاقتصادية والثقافية والجغرافية،مايعني أن النظام السياسي هو المنظومة الأشمل والأكبر كما تشكل عناصره ومكوناته نظم فرعية له.**

**المطلب الثالث: وظائف النظم السياسية المعاصرة وأهدافها**:

**يمكن تحديد أهم وظائف النظـم السياسـية المعاصرة بمـا يأتي:**

**أولاً- تحديد أهداف المجتمع ومتطلباته،ويتحقق ذلك عبر مايعرف بـ(التخطيط).**

**ثانياً- تعبئة طاقات المجتمع المادية وغير المادية وتوظيفها،وفي مقدمتها الطاقات البشرية والثروات.**

**ثالثاً- تحقيق الانسجام والتعايش بين أبناء المجتمع الواحد على اختلاف انتماءاتهم وتوجهاتهم ومعتقداتهم ما يفضي إلى تحقيق الوحدة الوطنية.**

**رابعاً-الدستورية:وتتحقق من خلال تطبيق القواعد الدستورية والقانونية على الواقع السياسي،ويفضي ذلك إلى إضفاء الشرعية على الحياة السياسية.**

**خامساً- توفير الحماية والأمن للمجتمع،ما يعني العمل على إرساء دعائم السلام من خلال إزاحة المخاطر الداخلية والخارجية.**

**سادساً-العمل على تحقيق التنمية والتطور في مناحي الحياة المختلفة.**

**سابعاً-العمل من أجل الحصول على الرفعة والعزة والعظمة للمجتمع والدولة.**

 **وكل هذه الوظائف تعد بمثابة وسائل لتحقيق الهدف الأسمى والأهم، وهذا الهدف يعد هدفاً إستراتيجياً من المفترض أن يسعى لبلوغه كل نظام سياسي،ألا وهو:تحقيق سعادة ورفاهية المجتمع،وذلك بدءاً بالحفاظ على وجوده وأمنه واستقراره مروراً برعايته وتنظيم شؤونه بكل الوسائل والإمكانات المتاحة وصولاً إلى سعي النظام السياسي لتوفير كل متطلبات المجتمع وتحقيق كل طموحاته.**

 **المطلب الرابع: بيئة(محيط) النظام السياسي:**

**لاجرم أن النظام السياسي يعمل في ظل بيئة أو محيط، وعلى ذلك يتأثر ويؤثر في معالم تلك البيئة أو المحيط ،ومن قبيل تلك المعالم:الواقع الجغرافي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي،وهذا ما سنحاول التعرف عليه بإيجاز.**

**أولاً- الواقع الجغرافي: لاجرم يتأثر أداء النظام السياسي وفعاليته بالأوضاع الجغرافية بدءاً بالمناخ مروراً بالموارد الطبيعية وانتهاءً بالتضاريس فالشعوب التي تعيش في ظل أجواء حارة أقل نشاطاً وحيوية من الشعوب التي تعيش في أجواء معتدلة أو باردة،كما أن هذا الأمر يؤثر في سلوك الأفراد ومزاجهم بل وحتى توجهاتهم،ما ينعكس سلباً،أو إيجاباً على حالة الاستقرار السياسي وينعكس بالنتيجة على أداء النظام السياسي وفيما يتصل بالموارد الطبيعية،فإن وفرة المعادن والثروات الطبيعية وفي مقدمتها البترول تعين القائمين على إدارة مؤسسات النظام السياسي في إنجاز المهام والمتطلبات لأبناء المجتمع والعكس صحيح،كما أن طبيعة التضاريس من سهول وأراضي منبسطة صالحة للزراعة ومياه وفيرة تعزز إمكانيات وقدرات الدولة،ولكن مع كل ذلك تبقى الامكانات التي يوفرها الواقع الجغرافي رهن القدرة على توظيفها من قبل القابضين على السلطة.**

**ثانياً-الواقع السياسي:يعمل النظام السياسي في ظل واقع سياسي يؤثر فيه ويتأثر به،ومن متغيرات هذا الواقع القوى السياسية الفاعلة في الساحة السياسية من أحزاب وجماعات مصالح،كما يتفاعل النظام السياسي مع الرموز السياسية السائدة من شخصيات تاريخية وأحداث وشعارات وأساطير تثير أحاسيس المواطنين وتعزز إنتماءهم الوطني،هذا فضلاً على تفاعله مع القيم والأفكار والثقافة السياسية السائدة والثقافات الفرعية،ولاشك أن النظام السياسي يتأثر بمحيطه السياسي الخارجي –أقليمياً ودولياً-ويحاول بالقدر المستطاع التعاطي مع هذا المحيط لضمان مصالح الدولة والمجتمع.**

**ثالثاً-الواقع الاجتماعي والاقتصادي:مما لاشك فيه أن النظام السياسي هو جزء من النظام الاجتماعي،فالبنى والتفاعلات السياسية هي جزء من البنى والتفاعلات الاجتماعية- كما ذكرنا ذلك سابقاً- والمهم أن وجود القائمين على إدارة النظام السياسي هو من أجل خدمة أبناء المجتمع وتحقيق سعادتهم ورفاهيتهم،ولكن هذا الهدف الاستراتيجي لايمكن بلوغه من دون توفر امكانيات – مادية وبشرية- يمكن توظيفها واستثمارها وبلا أدنى شك يتوقف ذلك على الوضع الاقتصادي للبلد المعني.**

**المبحث الثاني: الأزمات(التحديات) التي تواجه النظم السياسية:**

**هناك أزمات عدة تواجه النظم السياسية في مراحلها المختلفة، تشكل بمثابة تحديات لابد من مواجهتها بكل الوسائل والسبل وعلى ذلك كلما استطاع القائمين على إدارة تلك النظم معالجة تلك الأزمات وتجاوز التحديات،كلما كان ذلك مؤشراً على تطورها،ومن تلك الأزمات-التحديات- ما سنتناوله في المطالب الأربعة الآتية:**

**المطلب الأول: أزمة الهوية والانتماء**(**بناء الأمة):**

 **ترتبط الهوية بوجود شعور بالانتماء المشترك بين الأفراد الذين يعيشون معاً على إقليم محدد ويخضعون لسلطة دولة ما وحينذاك أيضاً يتولد شعور بين هؤلاء الأفراد بأنهم متميزون عن غيرهم من الجماعات –المجتمعات- الأخرى ويجمعهم الولاء للدولة التي ينتمون لها،وحينذاك تتعزز روح المواطنة ويتنامى الشعور بالانتماء للوطن (الدولة/الأمة).**

 **وعلى ذلك تنشأ هذه الأزمة حينما يضعف هذا الشعور لدى هؤلاء الأفراد، لذا فإن الجهود التي يبذلها النظام السياسي في هذا الإطار تهدف إلى بناء أمة تتسم بالتماسك والانسجام تكون فيه الغلبة للولاء للدولة- الوطن- على حساب الولاء للانتماءات الفرعية الأخرى كالقومية والعشائرية والمناطقية والدينية والمذهبية وما إلى ذلك، ويتحقق ذلك من خلال العمل على خلق جهاز سياسي وإداري يستوعب كل أبناء المجتمع الواحد على اختلاف انتماءاتهم ويضمن لهم حقوقهم بشكل عادل دونما تمييز.**

 **على ذلك يرى بعض المتخصصين بأن إنجاز مهمة بناء الأمة يفضي إلى تحقيق ما يسمى بالإندماج الذي يعرف على أنه:(اندماج شخص أوجماعة في بنية أكبر، أو في نمط سلوك معروف))، والاندماج لايعني الصهر القسري، أو التصيير، أي أن يتخلى الفرد، أو الجماعة عن كل معتقداتهم وتوجهاتهم وحتى انتماءاتهم لتحل محلها معتقدات وتوجهات وانتماءات الجماعة التي يندمجون، بل ينبغي أن يحتفظ هؤلاء بحقهم بما يؤمنون به ويعتزون ويتمسكون بانتماءاتهم،وعلى ذلك نحن نميل إلى تفضيل مصطلح التكامل وليس الإندماج بفعل أن الأول أكثر دقة وملائمة لأن الغاية من إنجاز مهمة بناء الأمة هي تحقيق الإنسجام والتعايش والتلاحم الوطني بين أبناء الشعب الواحد وليس الصهر والإذابة.**

**وبالمحصلة يفضي التكامل الوطني إلى خلق إجماع وطني ثقافي-إيديولوجي على درجة من الشمول، ومن ثم يسهم في تحقيق تفاعل المواطنين مع بعضهم بصرف النظر عن إنتمائاتهم الفرعية المتباينة وكذا تفاعلهم مع المؤسسات والهيئات المحلية والوطنية، لتحل محل عدد كبير من المؤسسات التقليدية والدينية والطائفية والعرقية والعائلية، ولكن لاتلغيها بل تستوعبها وتحتويها بحيث تحيلها من كونها مصدر للفرقة والتشرذم إلى عناصر دعم ومساندة للنظام الاجتماعي والسياسي.**

**المطلب الثاني: أزمة بناء الدولة (الشرعية)**:

 **وتتعلق هذه الأزمة بمدى تحقيق الاتفاق حول شرعية القابضين على السلطة، ويتحقق هذا الأمر عبر آليات وإجراءات بناء مؤسسات الدولة، وفي كثير من الدول المعاصرة – لاسيما حديثة النشأة- تعد هذه الأزمة مشكلة دستورية ذلك لأنها تدور حول تحديد ماهية مؤسسات السلطة المركزية من خلال بيان مكوناتها (المؤسسة –السلطة- التشريعية والتنفيذية والقضائية) وطريقة تشكيلها واختصاصاتها والعلاقة بينها وبين المؤسسات –السلطات- و/أو الهيئات المحلية من الناحية الدستورية، ومدى تجسيدها لمبدأ السيادة الشعبية وسيادة القانون وضمان الحقوق والحريات للمواطنين وتلبية مطالبهم، وكل ذلك يفضي إلى شيوع حالة الرضا والقبول ومن ثم الطاعة والالتزام بتشريعات النظام القائم وإجراءاته.**

**المطلب الثالث:أزمة التوزيع:**

**تنطوي هذه الأزمة على قدرة النظام السياسي على توزيع المنافع والخدمات بين أبناء المجتمع الواحد بشكل عادل وعلى كل المستويات وسائر القطاعات، وتتباين الوسائل والآليات التي تعتمدها النظم السياسية المعاصرة في مواجهة هذه الأزمة فهناك أنظمة تتدخل بصورة مباشرة لفرض توزيع جديد للملكية – على سبيل المثال في القطاع الزراعي- فضلاً عن السيطرة على التجارة الداخلية والخارجية كما تقوم بنفسها بتقديم الخدمات والمنافع للأفراد والجماعات،وهناك أنظمة تتدخل في مجالات معينة وتترك ما عداها للأفراد والجماعات على أن يقتصر دورها على توفير فرص متكافئة للجميع،وفي كل الأحوال تفضي عملية السيطرة من قبل النظام على مشكلة التوزيع إلى تسريع عملية التنمية على وجه الجملة والتنمية السياسية على وجه التحديد.**

**ولاريب في أن حل أزمة التوزيع يستدعي أن يكون القابضين على السلطة قادرين على الوصول إلى أبعد نقطة في إقليم الدولة وتقديم ما يمكن تقديمه من منافع وخدمات تسهم في ردم الهوة بين النخبة الحاكمة وعامة الناس،ويتأسس ذلك على بناء جسور الثقة بين الطرفين وتمتين الروابط بينهما،ما يفضي بالنتيجة إلى تحريك الناس باتجاه دعمهم لبرامج التنمية التي يتبناها قادة النظام السياسي.**

**المطلب الرابع: أزمة المساهمة (المشاركة)**:**المساهمة هي المشاركة الشعبية في بناء مؤسسات النظام السياسي، وما زالت كثير من النظم السياسية المعاصرة تواجه مثل هذه الأزمة، وفي الوقت الذي يزداد عدد المساهمين في هذا الإطار تزداد المطالب التي توجه إلى النظام السياسي ما يفضي إلى ضرورة استجابة الأخير لأكبر عدد ممكن من تلك المطالب،وخلاف ذلك تتعثر مسيرة النظام،ومن المفترض أن يفضي توسيع آفاق المساهمة إلى تعزيز الديمقراطية،وذلك عبر تمكين المواطنين من المشاركة والتأثير في بناء وإدارة وأداء المؤسسات الدستورية والسياسية والمؤسسات والتنظيمات شبه الرسمية ومن خلال وسائل شتى.**

 **ولكن الإشكالية التي تعترض هذا السبيل هي أن الكثير من النظم السياسية المعاصرة تسعى إلى تعبئة الجماهير باتجاه دعم وإسناد سياساتها التي تهدف إلى ضمان مصالح النخب الحاكمة دون غيرها ومن ثم تحاول جعل المشاركة الجماهيرية شكلية ودعائية وموجهة لخدمة تلك النخب.**

 **على ذلك فإن تقدم كل نظام سياسي ونجاحه في بلوغ أهدافه، يعتمد على قدرته على مواجهة تلك الأزمات والتحديات واجتيازها في أقصر مدة زمنية ممكنة وبأقل الكُلَف،وذلك من خلال وضع وتنفيذ البرامج والخطط الكفيلة بإيجاد الحلول الناجعة لها.**